عين على الحكومة

يحررها:
توفيق الشرعبي

فيما باسندوة يلزم الوزراء بعدم التعامل مع الهيئة

الرئيس يُفشل مساعي الحكومة بتعطيل جهود مكافحة الفساد

في أخطر عملية انتهاك للقانون ومجاهرة بالافساد أقدمت حكومة باسندوة على الزام وزرائها ومؤسساتها بعدم التعامل مع قيادة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

هذا الاجـراء يعتبر من وجهة نظر القانونيين خرق قانوني هادم، وتصرف حكومي غير مسئول، وانتهاك سافر لكل المواثيق الضامنة لاستقلالية الأجهزة الرقابية وتعطيلها، واجهاض الجهود المحلية والدولية الناشئة في مجال مكافحة الفساد والإدارة الرشيدة.

وكان التحالف اليمني للشفافية ومكافحة الفساد أكد أنه لا سلطة للحكومة على الأجهزة الرقابية.. وعبر عن بالغ دهشته لما أقدمت عليه الحكومة.

الى ذلك أكد رئيس مجلس النواب أن الإجراء الذي اتخذته حكومة باسندوة بعدم التعامل مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد يعد مخالفاً لمهام مجلس الوزراء لعدم اختصاصه في أعمال الهيئة.

وأكد رسالة وجهها رئيس مجلس النواب الى رئيس الجمهورية بهذا الخصوص أن الحكومة

البرلمان: حكومة باسندوة خالفت مهام مجلس الوزراء ولا سلطة لها على أعمال الهيئة

ياسين: الحكومة تتهرب من التزاماتها تجاه الفساد الذي تمارسه

التحالف المدني: ما أقدمت عليه الحكومة انتهاك سافر للمواثيق الضامنة لاستقلالية أجهزة الرقابة

من الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، كما أن الهيئة مستقلة في أداء أعمالها ولرئيس الجمهورية ومجلس النواب مراقبتها وفقاً لنص المادة «٨» الفقرة «١٦» من قانون مكافحة الفساد التي ألزمت الهيئة رفع تقرير موحد كل ثلاثة أشهر عما قامت به من مهام وأعمال الى رئيس الجمهورية ومجلس النواب.

وحسب وكالة «خبر» للأنباء، فقد أشارت الرسالة الى توجيهات رئيس الجمهورية باستمرار الهيئة في عملها الى حين انتهاء الفترة الانتقالية في المبادرة الخليجية.

وكان رئيس قطاع الاعلام بالهيئة العليا لمكافحة الفساد ياسين عبده سعيد قال: إن حكومة الوفاق ليست مخولة في اتخاذ مثل تلك الاجراءات.

ووصف ياسين ما أقدمت عليه الحكومة بأنه مخالفة لعملية التسوية في البلاد.

وأضاف: أن حكومة الوفاق تحاول التهرب من التزاماتها بما يخص مكافحة الفساد التي تمارسه هي من خلال تهربها من اعلان اقرار الذمة المالية لرئيس الوزراء وعدد من الوزراء وهي قضايا كبيرة بالنسبة للذمة المالية.

يذكر أن رئيس وغالبية اعضاء مجلس الوزراء يرفضون تقديم اقرارات بالذمة المالية باعتبارهم مشمولين بالقانون رقم «٣٠» لسنة ٢٠٠٦م بشأن الإقرار بالذمة المالية.

نطالب برفع دعوى قضائية لاعفائه من المسئولية

باسندوة يعِيش حالة نفسية تصيب واحداً من مليون شخص

«من أمن عقابه قل أدبه» هذه المقولة الشهيرة والحكمة الصادقة لا تعرف سناً ولا تخضع لعمر محدد وهي جارية على الكبير والصغير، وأظنها تنطبق في هذا الزمان والمكان على حكومة باسندوة التي تتصرف بصلاحيات مطلقة وبحصانة «ثورجية» تحميها من الزوال وتعكير البال، لذا تطالعنا على الدوام بالقيل والقال وسوء الأعمال حيث لا حسيب على تقصير ولا رقيب على اهمال ولا خوف من تغيير!!

هذه الحكومة أصبحت تضيق ذرعاً من كل مطلب أو اتفاق وتخلت عن كل عهد أو أخلاق ففي الوقت الذي لم تزل فضيحتها بجلاجل عندما عقدت اجتماعها الأسبوعي في الحديدة هرباً من رؤية الجرحى المعتصمين بدون أكل أمام بوابة المجلس.. ترتكب هذه الحكومة حماقة وانحدار اخلاقي فضيع عندما أقدمت بمستكلبيها على ضرب الجرحى وخدش كرامتهم وانسانيتهم بالهراوات!!

ولم تبقِ على شيء يستحق تلمس العذر لها خصوصاً بعد أن تَخطت كل القيم والمبادئ والحصانات وحاولت قتل النائب أحمد سيف حاشد بطريقة همجية و غير مبررة.

المستغرب له أن يظهر رئيس الحكومة في أحد أوكار «الاصلاح» منفعلاً حد التأثير على صحته المتهالكة ليصب جام سذاجته على الآخرين الذين وصفهم بأنهم انتهوا والى الأبد.

لقد ظهر باسندوة مستغيباً الحاضرين ليؤكد أنه أحرص ما يكون على مساعدة الشباب.. ولا ندري أي نوع من المساعدة التي يتحدث عنها بعد الذي رأيناه في ساحة الحرية.

مشيراً انه وجه بتسفير ٩ جرحى لعلاجهم في الخارج.. ولم يكشف هل لعلاجهم من اصاباتهم جراء أحداث ٢٠١١م أم من اصابتهم بهراوات الحكومة في ساحة الحرية!!

باسندوة كعادته وزع التكفير الوطني على من لا يحلو له من منتقدي سياسته.

مراقبون اشفقوا على الحالة التي وصل إليها باسندوة وقد بلغ من الكبر عتياً وأن تصرفاته توحي بأنه ممن لا يوفقون بخاتمة حسنة.. وأن حلاوة السلطة في ظل غياب صوت الضمير أصابت باسندوة بحالة نفسية نادرة تحصل في واحد من مليون شخص!!

هذه الحالة جعلته يبرر الجرائم ويواري سوءات القتلة ويتستر على الفساد المستشري تحت إدارته ويعبث بالمال العام للملالي والكهان في سابقة خطيرة أتت على الوطن والشعب!!

باختصار أن ما حصل للجرحى وما نتج عنه من خطاب مأزوم جعل باسندوة أمام الانسانية حالة خاصة لا تنتج طيبا وأقل شيء تجاهها رفع دعوى قضائية للحجر عليها وابقائها في دار العجزة، تحت رعاية الدولة.. حفاظاً على نزع العراقيل من أمام المبادرة الخليجية ومؤتمر الحوار الوطني!!

نسأل الله له حسن الخاتمة وإن أبى ذلك!!

من تركيا إلى إيران وأخيراً قحطان

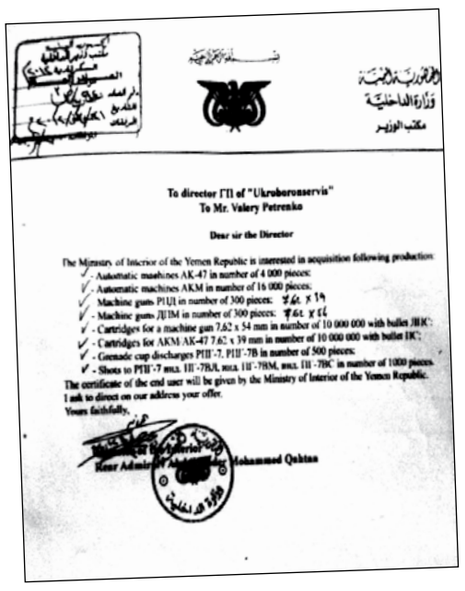

ايران تضخ أسلحة مختلفة الى اليمن.. وشحنات أسلحة تركية تتوالى الى اليمن.. ووزير الداخلية اليمني يطلب صفقة سلاح من أوكرانيا.

وغيرها من العناوين العريضة التي تتصدر الصفحات الأولى للصحف المحلية والدولية وكلها تجيب للواحد كل مسببات الهم والقرف!!

ولكن ايران وعرفنا مقصدها من وراء إصرارها على فعلها المشين وتدخلها السافر في شئوننا الداخلية واغراقها البلاد بالسلاح والأوغاد!!

كما أننا ندرك توجهات تركيا ومحاولة عودتها لعادتها القديمة..

وندرك تماماً أن شحناتها ستتكرر بعدد حلقات مسلسل مراد علمدار!!

الغريب ما أقدم عليه وزير داخليتنا عبدالقادر قحطان من طلب صفقة أسلحة من أوكرانيا.. وتتمثل الصفقة حسب وثيقة نشرتها صحيفة «الأولى» «٤» آلاف آلي «جفري» و١٦ ألف آلي «كلاشينكوف» و٦٠٠ معدل رشاش و١٠ ملايين طلقة نارية للآلي الجفري و١٠ ملايين للكلاشينكوف.. و٥٠٠ قاذفة قنابل، وألف قنبلة!!

إذا صحت الوثيقة التي لم تنفها وزارة الداخلية فإن هناك من يتأبط شراً بهذا البلد الطيب داخلياً قبل خارجياً، واذا لم يوضع لهم حد فستغرق اليمن بالسلاح المختلف والبركة بإيران وتركيا والعم قحطان!!

يمن جديد

الكهرباء: رفعت تعرفة الاستخدام الكهربائي بما يعادل ١٠٠٪.

النفط: رفعت الغاز بنسبة ١٠٪.

الداخلية: الى الآن تتعامل مع الأسلحة التركية على أنها بسكويت وحفاظات.. وأحذية.

المالية: حسنت الظروف المادية والوظيفية لأقارب الوزير.

الخدمة: تتعامل مع الموظفين الجدد كمتعاقدين.

وزراء المشترك يبحثون عن مشغل لميناء عدن

عبر اقتصاديون عن قلقهم البالغ على مستقبل وسمعة ميناء عدن، خصوصاً بعد أن تم إلغاء اتفاقية موانئ دبي العالمية قبل أشهر.

وأرجعوا تخوفهم للجنة الحكومية الخاصة بتطوير الميناء والتي تم تشكيلها برئاسة وزير التخطيط وعضوية وزراء النقل والتجارة والصناعة والمالية والشئون القانونية، وكلهم محسبون على قائمة المشترك، ما يسهل عليهم تمرير صفقات الفساد أو جذب مشغل عالمي يضر بالميناء أو يسيئ الى سمعته..

وكشف وزير النقل أن اللجنة الوزارية تعمل على البحث عن مشغل عالمي وإبرام اتفاق معه لتشغيل الميناء بشكل شفاف.

الوظيفة في خطر!!

ما أن تدلف الى أية مؤسسة أو إدارة تم تغيير مسئولها الأول بسياسة الإقصاء التي تتبعها حكومة باسندوة، إلا وتسمع أستياءً واسعاً في أوساط الموظفين من المسئول الجديد..

ليس لأن «المقصيين» كانوا على درجة عالية من الكفاءة أو أنهم ملائكة، ولكن لأن «الجدد» جاءوا على خلفية سياسية ليؤدوا دوراً محدداً لا يعتمد على الكفاءة أو المهنية أو الأخلاق..

زد على ذلك أن أغلبهم وجوه كالحة ومشوهة.

سياسة الإقصاء التي يتبعها وزراء المشترك لن تخدم المشروع الطموح لبناء دولة مدنية حديثة وإنما تشكل بيئة خصبة لصراعات سياسية وفشلاً ذريعاً لأداء الأجهزة الإدارية وعلى رأسهم حكومة باسندوة التي تخطئ وتعاند وكأنها لا تدرك أنها بسياستها الاقصائية لا تنتقم من أشخاص ولا تجتث حزباً وإنما تقتل الوظيفة العامة!!